

عبدالحمد قنوی

۱۲۱، ۹، ۸۵

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۸۵۹

جمهوری اسلامی ایران
سازمان اسناد و کتابخانه ملی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: حاشیه بر جودیه و کوشش

مؤلف: غزالدین حسینی

مترجم:

شماره قفسه: ۱۸۵۹۷


۲۸۷۶۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

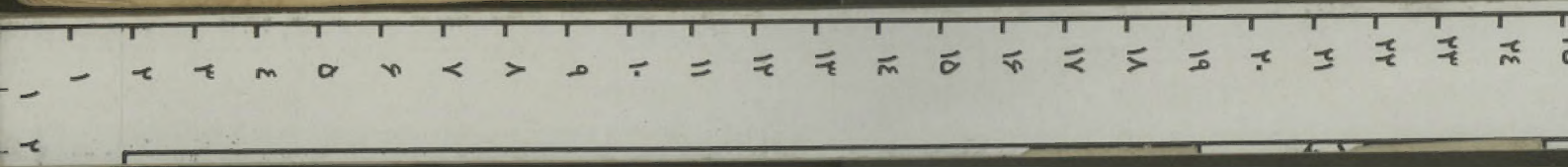
خطی

۱۸۵۹۷

۱
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب	
۲۸۷۶۲	
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب جامع شرح حدیث کبیر قدوسی	
مؤلف فی الدرب سمی	
مترجم	
شماره قفسه ۱۸۵۹۷	

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۵۹۷



لما
المفتي
المفتي
المفتي



قد استقر هذا الكتاب في علم القوم الشرع
الى العاصم المذهب المفتي في دينه
ابن محمد صادق محمد ابراهيم بن محمد
عفي الله عنهم جميعا بمصر في شهر ربيع الثاني



١٨٥٩٧

٢٠٩٧٦٢



على الوجه الاول فلو ادعى انه لا يكون الا فخر على استيلاء الله من يوزن
الدور لان الدور مستلزم لشيء لان العلة مرتبة بها لقوتها على المعلول
وكذا علة العلة فلو مرتبة بها تقدم على العلة وكذا او ذلك لا يخلو لان ما
في الدور المحرر ان يكون له محمول كونه علة لعلة مرتبة بتقدمها على
علة المتقدمة عليه مرتبة فيكون المحمول متوقفا على علة مرتبة فيكون وزوم
الشيء ثم اذا المحمول نفسه علة العلة وكذا علة العلة العلة ولا يوجد في كل
منها على الاخر لا يرتفع فيكون انما يلزم الشيء اذا كانت علة العلة على مرتبة فيكون
لشئها وبهذا على توفيق الدور في واقع الا لا يفي فلو لم ان العلة اذا كانت تفسر
المحمول لها مرتبة كانت والتي يرتفع في واقع الا لا يفي فلو لم ان العلة اذا كانت تفسر
الا فخر ولو استلزم مثل هذا الا فخر لكانت في كل شيء ان لا يكون في علة شيء
لا يمكن ملاحظة ان هذا المحمول لذلك وذلك علة لهذا امر الا في نهاية الامر
والجواب عن شكك فتاوى وسمعت بعض اعلام على هذا المظلمة في كيفية
هذا المبحث بوجوه الاول ان الموجود لا يفرق في انما يلزم الدور اذا تحقق موجود
ما يتوقف على هذا التوقف على الوجود لان العلة انما تحقق بالايضا والحق في
ايضا ما يتوقف على تحقق موجوده لان الشيء ما لم يوجد لم يوجد وفيه نظر
او لزوم الدور ثم والبيان في تمام واني يلزم الدور اذا التوقف موجود معين
على موجود يتوقف عليه ولم يلزم مما ذكر اذا تحقق ايضا ما يتوقف على وجوده
مع الموجودات ووجود كل موجود معين يتوقف على وجود علة المتقدمة عليه
فاللزام هو ان الله لا الدور انما يتوقف على علة متقدمة به مرتبة في ان

يتبع العلة من شأ به او غير من شأ به من ترك في المكان طر بان الانعدام عليه بالكلية
وبعد علة فيقول ان مجموع الموجودات من حيث هو موجود فيمنع ان يكون في شأ
مخفا ويمنع العلة لا يمنع ان يكون في شأ مخفا فيثبت ان مجموع الموجودات
واجب بالذات وبعيد ان يكون في شأ ليس للموجود المطلق من حيث هو موجود
مبدأ او بالذات تقدم الشيء على نفسه فيثبت وجود الواجب بالذات
وبعيد ان يكون في شأ الموجودات من حيث هو ليس له مبدأ بالذات فيثبت
فيثبت وجود الواجب بالذات واقول في امسك اخر سوى طريق الاستدلال
والمباينة اذا عاين هذا الطريق يقول ان اراد ان لا يتصور مجموع الموجودات
آدان الجوع المذكور لشرط كونه موجودا فيمنع ان يكون في شأ مخفا ثم ويمنع
العلة الموجود لشرط الوجود ايضا كانت بل فرق واني اراد ان مجموع
الموجودات المتقدمة بالوجود فيمنع ان يكون في شأ مخفا ثم والباقي بعد ذلك
على تقدير وجود الواجب بالذات لا مطلق ومن لم يلزم وجود الواجب
بسم الله ويقول لان ان الموجود المطلق ليس له مبدأ او لزوم تقدم
الشيء على نفسه ثم اذا الموجود المطلق ليس الا الموجود العام وحقه في ضمن
فرد يتوقف على تحققه في ضمن اخر ولم جرا فيقول ان القول بان مجموع
الموجودات من حيث هو ليس له مبدأ انما يتم على تقدير وجود الواجب
مطلقا وما ذكر في المقدم من امكان طر بان الانعدام ان اراد به الامكان
الذات ثم ولا يجدى في شأ طر بان يكون طر بان الانعدام في شأ متوقفا
في نفس الامر بسبب ان كلامها مع العلة الموجود وان اراد به الامكان الو

الوقوف فيتم المستند ما هو الفرق بين الثاني وجزاين في فقد اذا لم تكن الثانية
 بنهي اما يمكن موجودا لا بد من موجود واما قد يراد عدم الواجب لم يتحقق له وجود
 واما المكنات السوالمات في فلا يتبي اما يمكن وبطلان الشك في ما هو في
 الدليل كما هو في به واما يريح اسالديو المشهور والظاهر ان المستدل لتوفيق بما
 يتوجب على الدلائل المذكورة حيث قال اجز الخ من التطويل الاطلاق
 على البراهين المتقدمة على هذا المطلب العاقل فان كلامها كشبهة انزال حكم المظهر
 ولا جملتها في غير ذلك في نحو به الا فتقوا انهم كلامه وهو ظاهر اما ذكرنا
 وفي استدلال على هذا المطلب رسالة هو ان جميع المكنات الشرطية يكون نسبة
 الوجود والعدم اليه او لا على واحد من اجزائه على السوية ويكون باقية في ذاتها
 غير متصف بالموجود به فلم يتحقق شي منها بالموجود به فلو لم يرتبط المصنف
 المكنة بالموجود اطلاقا الذي واجبه بافتراضه انه لم يتحقق بالموجود به وبغيره
 ظاهر وجود واجبه الوجود بذاته وكونه غير الموجود اطلاقا انتهى مخالفة بجوابه
 واقول في حيث قد اذ يكون نسبة الوجود والعدم الى حقيقة كل على السوية لا
 يستلزم ان لا يتحقق شي منها بالموجود غايته فالزم ان لا يتحقق واحد منها بالوجود
 بذاته وبما في ان يكون كل منها بمفعولا لا في بطريق الشك وبطلانه في ما هو في
 منه فلم يلزم عدم النصف شي منها بالموجود به في نفس الامر فلم يلزم وجود الواجب
 نعم يمكن ان يتم الدليل بان يقال على تقدير عدم الواجب بل يتركف حكمه انوسط وادوم
 كلك لا يوجد ممكن في فصل منه ممكن اخر فلا وجود ولا احوال ملاسك وهذا لا يتقدم
 الملاحظ الاجمالية وان لم يظهر هذا الملاحظة التفصيلية ويخرج ريب الدليل على ان

المشهور

المشهور المذكور في اول سائر اجابات الواجب لعدم المصدقين ومن ثم يجوز انكار
 استدلال على هذا المطلب بوجوده منها فقل في بعض الاحكام ومنها ان على تقدير
 عدم الواجب يذهب سلسلة المكنات اسطر الهاتية وجود الا على الغير
 التي هي متبعا يستلزم ان لا يتبين في عين حاضر من وهو في بيان اللزوم
 انه يوجد في تلك السلسلة بوجهان بلا شبهة احدهما يتبين لا اكثر منه وهو قوله
 الا في حيث لا يشك فيها في انها وان يتبين في الاقل منه وهو يجوز في الاثنين
 وبين المجموعين بوجهات اخرى من جهة مرتبة في الاقلية والاكثرية وترتيب
 برائده واحد بوجه في الثلثة والاربعه والظنة وبكذلك في غير ما لا يتبين في عين
 حاضر من اذ يجوز في الا على حاضر في جانب الاكثر ويجوز في الاثنين في جانب
 الاقلية ومن ثم يسمي هذا البرهان انه يدل على ان نسبة وجود اكثره لا يتبين في
 وان لم يكن بين احوالها ترتيب فلا فلا يتقدم ولا يلزم احد الطرفين هذا البرهان
 بهذا الكلام بعد التلخيص في اقول في حيث ان الاول فلا يلزم على تقدير عدم
 الواجب يذهب سلسلة اسطر الهاتية يجوز الوجود والاقول بان اللزوم
 مستلزم لتتبعه بد فوجه ما عرفت واما ما يتبين في ان استلزام وجود الا على
 الغير المتبعية لا في اسطر الهاتية في عين حاضر من المزمع وما ذكره في البيان
 متوجه اذ يجوز في الا على حاضر في عينه لا يشك في شي من الا على الغير
 المتبعية لانه وقع طرفا في نهي به السلسلة وهذا هو الصحيح وقد عدم
 لزوم فلم يلزم كون المجموع حاضر الى طرفا في نهي به السلسلة في نفي عدم
 التي هي وهذا هو الجواب او اما ثالث فلا يلزم ان يجوز في الا على حاضر كلف في

يتوالت في الخلق من المبدأ من الواجب مع بين حاضرين احدى الواحد الثاني
 بجوهر الاقوى البصر المتناهي وبغير المقدمات السابقة بل يكون ان يتوالت من
 السلسلة المفردة انها مرتبة بين من جانب اقلها من حاضرين ذلك الجانب
 ولا حاجة في البصر المتناهي من الجانبين ان يجرى منقطع الاجزاء المتوالت على
 من التتميم كما نرى ان يكون ان يتوالت بجوهر الاقوى حاضرين الجانبين بلا فرق
 فيلزم ان يتوالت من الطرفين وليس هذا من باب تعيين الطريق اذ فيحصل
 الابرار استدرار بعض المقدمات ومنها ان لا يلزم وجود واجب الوجود ذلك
 السلسلة في النهاية لكن وجود فكرة لا يتوالت من حيث يتوالت ان يبرهن ان
 بغير تناه بزيادة واحد عليه وهو ثم بدليله بيان الملزوم انه لو وجدت تلك
 الاقوى من وجودها بجوهر الاقوى اكثر المجموعات وهو بجوهر الاقوى حيث
 لا يتوالت من واحد منها وتناهيها اقلها وهو الاثنان ويوجد بينهما مجموعتان
 مترتبة والمجموعات التي على المجموعتين الاقل كالثلاثة والاربعة متناهيان والمجموعات
 التي على المجموعتين اكثر كان قسمة بواحد وبما بين غير متناهي فبغيره
 فتقول ليس من كل واحد تلك المجموعات متناهي لعدم تناهي المجموعتين اكثر وما
 يليه والبرهان متناهي لتناهي المجموعتين الاقل وما يليه في معجزه ولا كانت تلك
 المجموعات موجودة في الخارج فتعجز الوجود المتناهي بوجوده في الخارج
 وكذا المجموعات البصر المتناهي ولا كانت تلك المجموعات مترتبة والاقليد
 والاكثر من غير خلية لا غير العمل فيه كان في الواقع مفصل بين
 المجموعات المتناهي وبين المجموعات البصر المتناهي بان يتعين ان المجموعات

الاول واول الثانية ولا كان تزايد المجموعات البصر المتناهي على المجموعات الذي هو
 المجموعات المتناهي بواحد ولا لم يكن الاول الاثنا عشر اقلها من حاضرين
 من جهة بزيادة واحد ولا جعلنا اقل المجموعات واكثرها حاضرين كان كل مجموعتين
 واقفا بينهما سواء كان متناهيان او لا والمجموعات الواقفات بينهما مترتبة بزيادة
 واحد فكل مجموعتين مترتبة واحدة لا يتعداهن اهلا ويلزم من ذلك انتقال
 المجموعات التي بيناه البصر المتناهي من مرتبة في بزيادة واحد ويكون هذا في
 لعدم تناهي السلسلة لا ففقدنا عدم تناهي المجموعات المتناهي في ذلك
 لازم من وجود مفصل تلك السلسلة وهذا البرهان ايقن بطل وجود الامور البصر
 المتناهي وان لم يكن بها ترتيب انها واقفا في حيث فلا ابراما اوله فلان
 الملازمة الاولى فتمت مستند الجواز الوجود مستلزام الدور التام قد وج
 كما عرفت وانما يتوالت الملازمة المدلول عليها بقوله ولا كانت تلك
 المجموعات مترتبة بحسب الاقلية والاكثرية من غير خلية لا غير العمل فيه
 كان في الواقع مفصل في قول اولي ان يتوالت في ظهور ان واحد من المجموعات
 الاقل من المتناهي وهو الاثنان واقفا في المجموعتين الاقل من البصر المتناهي وهو
 مجموع ما فوق الموصول الاكثر وكذا واحد من المجموعات المتناهي من المتناهي وهو
 الثلثة واقفا في المجموعتين المتناهي من البصر المتناهي وهو كل ما هو فوق الموصول
 الاكثر وهكذا الالهة والاشياء والاشياء في مفصل فكل واحد وكل منهما
 بغير من بينه فكل يلزم ضرورة المتناهي بغير تناه بزيادة واحد ولا ينبغي معجز
 اقل المجموعات واكثرها حاضرين كيف واكثر المجموعات ليس حاضرين كونه في

انتهى به السلسل على ما ذكره في شرحه من الآحاد وعلانية ما لازم منه ان لا يلزم منه
 وهو غير محله كما لا يخفى على من لم ادنى فكلما في علمهم انتقل المحلوات المتناهية
 الى غير المتناهية بزيادة واحدة وقد عرفت مما ذكرنا ان هذا هو الوجه المتيقن على كون
 المحلوات لاكثر من واحد وقد عرفت من الوجه المتقدم مع ذلك ان هذه هي الاطلاء
 في شرح البعدية وقد ذكرنا في حاشيتنا البعدية الا بغيره فيكتب قوله ولم يظهر
 احد من بني البرهان ولم يأت من اهلها من الكتب المتقدمة وقد فصلنا
 الكلام فيها في رسالة مؤرخة **قول** الحق طاب ثراه النقص التام في صفاته اي في
 خفيته وانما ليست زائدة على الذات بل الصفات الحقيقية عين الذات
 يعني ان الاثر الذي يبرزها الصفات الزائدة على الذات منسوب الى
 نفس الذات من معرفة قايدها وبالطريق هذا ارجح الى ان الصفات
 وحقائق الاثر في عالمها حقيقة حقيقة التي قد يخلو على ما يقوم به سنة
 الواقع في عالمها بالقياس الى ما زدد وقد يطلق على معنى لا يقوم به كالمعالم
 بالقياس الى ما في عينه في هذا الخارج الحق حمله عليه موافقا وزايد على
 ماهية والصفة بالمعنى التام في حقيقة ولا يلزم من صدق المتيقن على شيء في
 مبداه به كما هو متحقق في الصفات بل قد يكون بدون التمام كما في التام والافان
 وصفات الواجب نعم من هذا القبيل كصدق الموجود والواجب عليه نعم
 لعلنا البرهان على امتناع قيام الوجود والوجوب به كما حقق في موضعه
 مع دلالة البرهان على انه موجود واجب فظهر من ذلك ان قيام المبدأ
 في لازم ومحقق ان الصفات هي عين محله بزيادة وزايدة غير متحدة وحققت

انما هو في عالمها بالقياس الى ما في عينه في هذا الخارج الحق حمله عليه موافقا وزايد على ماهية والصفة بالمعنى التام في حقيقة ولا يلزم من صدق المتيقن على شيء في مبداه به كما هو متحقق في الصفات بل قد يكون بدون التمام كما في التام والافان وصفات الواجب نعم من هذا القبيل كصدق الموجود والواجب عليه نعم لعلنا البرهان على امتناع قيام الوجود والوجوب به كما حقق في موضعه مع دلالة البرهان على انه موجود واجب فظهر من ذلك ان قيام المبدأ في لازم ومحقق ان الصفات هي عين محله بزيادة وزايدة غير متحدة وحققت

المبدأ

المبدأ من القرب الاول ونقل من امر المؤمنين على الحقيقة والاسلام ان قال
 اول الدين معرفة وكال معرفة التعبد بنوعه وكال توحيد الله
 فلا محله وكال الاضطرار من الصفات على شهادة كل حقيقة على ان غير
 المحسوس وشهادة كل موصوف على ان غير الصفات **قول** الله على ما
 انه لا يحد آية اعلان المتيقن والاعلاسة الغفيرة على ان الواجب نعم قال
 قد عرفت ان شاء فعل وان لم يفت لم يفعل اني اختلف بينهما في ان الفعل
 بل هو لازم للذات المتعسر ام لا فيجب المتيقن اسلحهم لزوم الفعل
 كما لا يترك فلا يثبت في الكمال كشيء منهما من ذاته نعم وبه هو اولى من قول
 الله يجمع منه آية فالصحة بينهما على الامكان الواقعي لا الذاتي فقط وبه
 الغلاسة لزوم الفعل وعدم وقوسه الترتيب فهم في بلون بان مقدم
 الشرطية الا لا واقع ازل لا مقدم التام به لم يقع ولهذا اقلوا بقدم معلوم
 والوقوس في الماديات عند مقدم شرطه باستقراء المادة دون الماديات
 فيجب صدور الفعل عنه وبسبب الترتيب في الماديات الصرفة بلا انزاع في
 الماديات بعد تحقق الشرط وهذا هو الاجاب المتفق عند المتيقن في هذا الحق كما تقرر
 في هذا المقعد في قال ليعلم الاطلاع بعد خبر المقصد من الترتيب بين الحكماء
 والمتقدمين ليس الا في مقدم العلم ووجهه ليس على ما سبق لوضوح الترتيب
 بينهما في الاجاب الواجب البقاء على القول في الاجاب مستلزم لقدم العالم كما
 انزاعا ووجهه عند القول من قول الحق وجود العالم بعد صدق بنى الاجاب
 ان وجود العالم بعد ان كان معدوما بعد بقاء ما يندرج في هذا قوله بعد صدق

219

وان لا استحقاق فيه خلاف الشرط المحقق فثبت ان الاستحقاق لا ينفك عن
 بقوله ويلزم ان التمس في الشرط في اوجبه وكذا ما عداها الا ان التمس
 في جواب النقص بعد اجماع الاجزاء في جهة التكامل على الاستحقاق المتكامل
 على البيان طريق اخر وهو فتح عبارة الله كما ذكره على ان البود
 الذي ذكره في التاويل في حقا فاعرض عنه لظهوره وتوضيح ما فيه فثبت
 مع الاستدلال على ان هذه المذاهب **فصل** الاول ثابت لا يثبت قبله
 الا وادعى البيان ما ذكرنا من الاجزاء المعنى على قول الابن الدال على
 صدقها فيجاءت ولا حدس فيه سوى الحكم على ما بيننا وليس من هذا الاجزاء
 في هذا الكتاب ان هو ليس في هذا العالم بيننا في الواقع لا يثبت لكن لما
 استقامت به الحظوظ ولعل شهرة البنية مودعة فيمكن ان لا يروج لاجوبته
 لاستدراكه من ان لم يثبت فيما سبق حدوث شيء ما سوى الله في
 بواسطة التبعيد بين الله تعالى والعالم في حصوله لانه لا اجزاء الحلافة
 المتوحد في حدوث ما سوى الله تعالى حيث لا يستحق قابلية لانه لا
 الميزة على حد حق البني فالتسليم يكون متعا ليجوز اخباره **فصل** بيان
 ان ما فاته ذكر بعض الاعلام ان هذا الاستدلال انما يثبت ما سجد الى
 سجد في كل شيء اجر امر من جانب الله اذ في شدة برهانه من جانبه تعالى
 اني لبارئ ومولود ان تاثيره في العالم ان لم يكن بالايجاب بالمتن
 المحذور لزم ترجيح الناطق به دون المبرر لا يحتاج التاثير في العالم
 اطراف الاستدلال في التاثير في الله في حقا ما سطر حوادث بناء

مطابقاً

مطلقاً فإن قيل في الاستدلال بما مر سابقاً وأما القول بغيره فقد نقول الإيجاب مطلقاً
بالدليل المذكور وقالوا وجد الله تعالى في كل وقت الذي أراد في الأزل
أن يوجد بهدون عز وجل تحقيق الأراداة وباللزام لا يمكن الترتيب بدون
الخرج انتهى وأقول في الجواب الأول أن الجواب عن هذا هو أن الله تعالى
الذي يقول في تقديره لم يكن في العالم إلا كإيجاب بل بالقياس لزوم
الترتيب بلا ريب ثم يجوز أن يوجد المخرج وهو علم الخلق بالواقع في ترتيب
الأحاد التي لم تكن في وقت وقوعها في الماضي بل بعد التقدير في شرط يتم كذا ذكره
في تحقيقه بعد ذلك ومنقول من المصنف لا يتصور على الإطلاق أنه محذور أن يفسر
الواجب تحريفاً في الماضي كان بالقياس بزمانه أو كماله أو كان العلم في
الوقت الآخر غير شرط بل يشهد كما هو موضح في الحق والكل يتفق وأما حصول
منه الوقت على الشرط في تقديره يكون الخلق في الزمان وجوه صحيحة وأما على تقدير
كون الخلق موجباً والأثر خارجاً والواجب عند الحق والكل كما ذكره
في المتن أن قوله على قول لا يمكن أن يكون في الماضي القديم أو لو كان حادثاً
لنوقفه ثم قد استدلنا بما مر في منتهى الظاهر أن الحق لا يفتقر القول بأن الشيء
يكون حادثاً لنوقفه على شرطه على الإطلاق بل إنما يمتنع على تقديره أن يكون الخلق
مقتضياً للموجب الثالث أن إخراج الله ليس الخلق من جانب الاستدلال
غير تمام إذ هم يجوزون خلافه المتعاضد للعلم السابق واستثنى ما هو ضرورة
في العلم فلا يمتنع الإخراج من جانبهم ولو قيل إن شرطه أنه يمكن الإخراج من جانب
الاشعري أو أنه يمكن القول بإخراج من جانب الله الزمان لم يكن جديراً على الاستدلال

۱۰۰

[illegible]

عبد الله الذي لم يظلم نفسه انما يظلمه الناس بالاصحاب الصالحين

[illegible]

جود اسطر واحد كما مر في بحث الجواهر في هذه الثالث الشوية ومنهم من يرى
 ان يكون ما لا يتعدى رتبة الشرائع النظام وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 في الموازين اسطر واحد لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 ان الله تعالى لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 الخ في وقت وصحة هذه وقود في وقت اجزاء في وقت اجزاء
 البطلان وما لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 اجزاء في وقت وصحة هذه وقود في وقت اجزاء في وقت اجزاء
 غير ما لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 الله تعالى لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 من كل وجه ولا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 اذا كان البطلان في وقت وصحة هذه وقود في وقت اجزاء في وقت اجزاء
 الكل في الواجب بوجه هذا وان كان قطعا بما يتبع به الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 كما لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 عن الجواب بالارادة على هذه المقود وريته اذا الشئ الذي لم يتصف بالحدوث
 على الجواب بالارادة لم يتصف بالحدوث وريته وكل ما كان الحدوث عن الجواب بالارادة
 الله تعالى لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 او لا واسطر في رتبة الواجب متعلق بالحدوث والحدوث عن الجواب بالارادة
 كون الممكن في اسطر مستند الى ان الممكن باقيا رتبة ممكن لا شئ محقق وما كان

كلام

كانت لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 كون الممكن في اسطر مستند الى ان الممكن باقيا رتبة ممكن لا شئ محقق وما كان
 القادر على الجواب بالارادة على هذه المقود وريته اذا الشئ الذي لم يتصف بالحدوث
 على الجواب بالارادة لم يتصف بالحدوث وريته وكل ما كان الحدوث عن الجواب بالارادة
 الله تعالى لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 الخ في وقت وصحة هذه وقود في وقت اجزاء في وقت اجزاء
 البطلان وما لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 اجزاء في وقت وصحة هذه وقود في وقت اجزاء في وقت اجزاء
 غير ما لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 الله تعالى لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 من كل وجه ولا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 اذا كان البطلان في وقت وصحة هذه وقود في وقت اجزاء في وقت اجزاء
 الكل في الواجب بوجه هذا وان كان قطعا بما يتبع به الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 كما لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 عن الجواب بالارادة على هذه المقود وريته اذا الشئ الذي لم يتصف بالحدوث
 على الجواب بالارادة لم يتصف بالحدوث وريته وكل ما كان الحدوث عن الجواب بالارادة
 الله تعالى لا يتعدى رتبة الشرائع وما لا يتعدى رتبة الشرائع
 او لا واسطر في رتبة الواجب متعلق بالحدوث والحدوث عن الجواب بالارادة
 كون الممكن في اسطر مستند الى ان الممكن باقيا رتبة ممكن لا شئ محقق وما كان

قوله

۱۳۴۵

عزيمه السم على الذات وتمايان الدليل متوقف بالاحتمال على المحسوس بان في
ما ذكره جار فيه فتقول كل محسوس حاسر فانه يمكن ان يقرن محسوس اخره الحس
وتلك المتقارن به معلوله الوجود اذ في جميع المتقارن في الوجود اذ في جميع
قام بذاته وقام به محسوس الحس به فليزم ان يكون كل محسوس حاسر فانه
يمكن ان يمتد للمحسوس اخره الحس وتلك المتقارن به معلوله الوجود اذ في
جميع المتقارن في الوجود اذ في جميع فاقام بذاته وقام به محسوس الحس
فليزم ان يكون كل محسوس حاسر فانه او فليزم ان يكون كل محسوس حاسر
بالحاج في النقص بانه ليس من شأن المحسوس الا ان يكون في ذاته
محسوس حاسر فليزم ان يكون في ذاته النقص كما مر في القول برده على الدليل
ايراد اخره ان المراد بالهوى والا مكان الاخذ فيه هو الا مكان الا
سند اذ هو متوقف بالماضي على كل ما مره او ارجح في الوجود
في الشرح والحد فقولوا الواجب برئ فيها وابسطه فانه ان الواجب
ليس كالمشقة كونه العقل العزيمه فليزم ان يكون مستعدا للمقارن
المشقة المستعدة عليها بنهم فانه العقل ان كل قول المشقة والحد على ان
الواجب هو مجرد من شوايب الماديه المانعه من النقص اى العلم الكامل
يجب ان يكون عالما لان علمه ضروري بكونه فيه عدم غيره فليزم ان يكون
وذلك لو لم يكن العلم يمكن الاستدلال على ان كل مجردا في بان الحسوس
الان في المحجوزة عالم ومنشأ عالمها ليس الا مجردا وباطل حكم الحكم بان
كل مجردا في كل مستعمل مجردا بالثبات من الشمس من احوال الشمس مجردا

۱۰۰

متقربان إلى الادرار فكيف لم ينفذوا فيه في غير هذا الموضوع الجزئية الادرار
خاص بوجوده ومع فواهم الواجب علم بالجزئيات على الوجود على العالم فكل
الجزئيات كمن عليها وجوه من كل من فروع الزركفة الكون كان فيه على وجه
الاشياء فكذلك كاشفهم على لازم وان كان فيه وجوه من وجوه العلم ان
يبدأ بالاسباب فلو افاد دليل على اولى على ذلك او كان ذلك من فروع كذا
الدين وكل الادرار على كذا لا يورده عليك ووجد الحق المدعى في
فيما انصاف على امره على الشرع حيث نكح فحقق بههم ان في الحكمة و
الجزئية فلو ان ذلك لا التمس في الادرار انهم يشكون على تعدد تلك الادرار
ولا يوجب على من شق في ذلك في الادرار في السما لكن على عدمها في ذلك
فرض الزركفة وان الحكمة والجزئية انما يشان عن فوا الادرار لان الادرار
المفهوم عن عدم الادرار فكيف يدرى كذا بطريق الادرار والنجني فهو يدرك له
فقد بطريق التعلق فهم لا يشكون على كذا في ان الاشياء في بيوتهم على التعلق
والانصاف ان كانت الادرار كذا ففهم الغيبات والنجنيات بطريق التعلق
ثم انك في الادرار على كذا في العالم لا لا يلزم من كلامه ولا يلزمه كما في
على من شق في الادرار ووجد الحق في الادرار لان تعلقه في الادرار
المتعلق من الشك في كذا كذا في الادرار في بيان كيفية العلم بدل
وجود النوع المتعدد الاشياء في الادرار في الادرار في بيان من العلم في
في المتعلق بدل من ان المتعلق بالحكمة هو المتعلق الى كذا في العلم حيث قال
المتعلق هو اذا ان يكون معناه الادرار الذي يدل عليه لا يتصل في الادرار

۱۰۰

ولما لم يكن فيه خالق الكلام على الحائق هو الله نعم هذا لا ينشئ في خلقه متعلقا كلامه
يكون متعلقا بخلق الحائق الكلام لا ينشئ من قام به الكلام النفس فلا ينشئ على غير النفس
وخلق لا يجازيه ما لا يجاب على كمال المذكور بخلق الاعلام بان المراد من خلق الكلام
خلق ما يفهمه الانسان عند سماعه واعلام العجز وخلق كلام زيد بين يدي هذا الجنب
وتدري قال من ان الاشكال على ظاهر الشرح ليس من الصفات النفسية اذ الخلق
من الصفات ذاتية وهو كونك وما هو من الصفات النفسية هو القوة على ما ينف
الوجوب والاعمال وهو عين الذات الواجب عند القوة والحق في ذاته
بذاته قادر على ما بين الكلمات **فقد** علمت قد عرفت في معنى التسلسل الاول مع
ان كل كلامه صورة متضمنة بان الامور المترتبة الى خلقه الله تعالى
تخرج من احدى الجنب مثلا كلامه وليست متفرقة بل هي متفرقة من اوجه المترتبة
متضمنة في الوجود وتوضع كبرى الاول مستند بان احوال الاعلام بالخلق
متميزة فيكون في ذاته فيجاب بان المراد الصفات النفسية والذاتية بالخلق
من الصفات الإضافية **فقد** علمت وقد قالوا كلامه ليس كذلك بل يخرج الوجود
كل كلامه متضمن في جبره وخلق الاعمال بل بعض كلامه متضمن في ذاته
فهو متضمن كلية المعنى في ذاتها سران على هذا هو المراد من قوله وقد فهمنا
معنى التسلسل الثاني والى هذا علمت على ذلك لانهم لا يقولون كلام النفس خلق
كالبشر فورد وجوده لول الكلام النفس اى الكلام النفس فافراد بالاعلام
في قوله كلامه ما بين بالاعلام النفس اى الكلام النفس الذي هو من الصفات
التي تميزه عندهم وعبارة ما سيجي ان كلامه موافق لما في شريعة الشريعة فلهذا

بسم

بفتح ميم مستندة من زل من فم جسيمه بقوة التسمية ما اراد المصنف ان لا يغيره ويغيره
 كبرق الابع وهو من ساطع في استنق ووزل ما قلبه من زمر ما له واطاع الملك
 سواحق زل لا زل من ساطع الابع ولبس الزول جوسط الملك
 انشئ ما اخر ولم يعرف فيه ابداع الملك عظمة التسمية **ف** لان الكلمة به
 انشئ من اللفظ **و** اذا كان كذا كان اللفظ معهودا لاي لا يكون مكتوبا و
 المكتوب هو المقصود عظمة التسمية ولم يلزم من ذلك ان يكون المكتوب من جنس
 الحروف والصوت لان محصل التسمية هو صوت الحروف ليس المقصود
 ولا يلزم من ذلك ان يكون صورة التسمية على التوافق في **ف** وهو
 من كلامه اني توجه الوجوه انوار بين طائر عظمه المقصود ان
 السكون هو السمع والسمع اجماعا على ان الزمان كلام الله وما يشبهه
 من خواص من كونه اولا بيننا واول ما سمعنا كونه بالتحدي معلوما
 فاما التسمية وادراكها في السكون لا يصدق اذا اراد من بينها
 ان عظمة التسمية من الحروف والاهل **ل** الحروف ولا بحث عما فيها
 من حاشيتها الطبيعية بحيث تمل عليها ولا توجه لاسيما من انوار
 يكون الموصوف باخلاقه المذكورة هو اللفظ القديم بان يكون من جنس
 ولفظ الدال باسم الدال كمن سميت هذا الخبيث **و** هو حرف **ذ** في آخره
 الارادة ان يبقى افعى كثره كذا لعنت ارادة ان يكون اسمها على حقيقته
 كلمة افعى وان دل على ذلك فليس نعم لفظ شيئا حيث وقع في سياق التسمية
 فلهذا اذا كانت حادثة للحادث افعى كلمة كمن افعى ساطع التسمية وان

ل

ان الانسان فرع من الوجودات فاعان مثله ان يكون متعلق بالحيثية بخلاف ما سبق واد
يكون كذا لا يكون الا انطوائيا لا يقع في الطرب ان الانسان متعلق بغيره من جنس
المتعلق بالعدم النفس والذات المتعلق بغيره كذا به هذا المتعلق بالعدم المتعلق
والمتعلق بغيره هو موضوع ما ذكرنا ان يكون انطوائيا الانسان متعلق
النفس بغيره ان المتعلق بغيره هو الطرب الصواب بغيره هو العلم
في العلم ان الانسان متعلق بالانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
الانسان في العلم ان المتعلق بغيره هو العلم في العلم ان الانسان متعلق بالانسان
ما ذكرنا ان الانسان متعلق بالانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
كلام صاحب النواحيث يدل على ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
والمحصل ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
بغيره ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
افعال الوجود في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
الاول والآخر ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
جوهرية كالتسوية والآخر في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
فيها ما بذات الواجب في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
انسان في العلم ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم
ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم ان الانسان في العلم هو المتعلق وان كان العلم

قايمة بانه فم على ان قيام القول بالادمان انما يتبين انه من الممكن وقوعه بالقول
 بالثبوت في الخارج المستلزم في القول وان التزمه خلاف البديهية التي هي
 في محله الوجود من هذا الزعم ان القول بان معنى السماء والارض هو غير متفق
 بذات الواجب بانه لا يثبت على حقيقة العلم بالادمان الثابتة
 به فم على ان لا يكون حرافة **قوله** العلم بالاولى ان لا يكون من اولى ما ثبت
 وتبين ان من قبل الثبوت والخرق ولا يثبت في الخارج ان الموقوف على الخرج
 المحفوظ والمكتوب في المصنفين بوزان وذهب الى ان الله سبحانه
 بوزان حرف بسبب بعد معنى الحروف والادخال في وجوده فم الحروف وبقا
 عند الكتب ويؤمن بالعلم المحفوظ وعلى معنى كل ان ومع هذا فهو
 احد لا يزداد في المصنف ولا يتغير بغيرها وان كانت بانه لا يتغير
 اشكاله **قوله** بسبب كلام الله ثم كل يدل على ذلك قوله وان احد من المؤمنين
 استخبرك فقل بسبب كلام الله **قوله** وازيد بسبب حجة ان اريد من السماء
 ما هو الظاهر بسبب كل احد كلام الله تعالى السامع لمن سمع من اولي السامع
 اقرهم الله ثم في ان لم يرد بهما هو الظاهر بل اريد به فهم من الامور المسموعة
 لا تفهم من موسى عليه السلام **قوله** في وجه انقضاء امره ووافقه امره
 برأيه ثم يثبت في سمع الصوت فيسمعون من ان يكون ذلك كلاما من الله
 على ما يفهم من اولي المتأخر الحاشية من الهيات كسب الشئ **قوله** لا يكون
 الا بطريق فرق العادة والاطلاق السماء حقيقة على هذا اللفظ ما لا يعطيه
 جديد او يزداد القول بان اللفظ في محله العلم على المصنف وما الذي لا يعطيه

بسبب

بسبب كلام الله ثم كل الممكن في قول من سمع من الله من الواجب ان يكون من الممكن
 كما ذكره بعض الامامية على كلامه واللفظ ان يكون المعنى المذکور في قوله من
 جميع الجملات هذا كما ان لفظه هو قوله من سمع من الله من الواجب ان
 يا موسى لما انا لله ولا يسمع من الله ان الله من جملته من الواجب ان
 من وده استخبرهم عدم سما موسى عايناه وعلله السلام بالصوت من بين الجمل
 بطور ان يتبين الهواء الحي وانه حليق سلام من الاطراف وقا لبعض الامامية
 لا فناء في ان الله ان كان السمع الصوت من جميع الجهات لم يكن الصوت محسوسا
 في الايمان ان الصوت باق في راسه ان يقول ما هو الله فم في حق لا
 كما انه قد بسبب الامن فلهذه فم انما هذا الجواب يرجع الى الجواب
 الاول والاقوال فيه نظر فظاهر الجواب ان يتحقق الصوت في الهواء المحيط
 بموسى عايناه وعلله كما قاله الامامية من جوابه وهذا خلاف الحاشية
 فله جوابه لهذا الجواب الاول كما ذكره جوابه محال في الجواب الاول ان الله
 بلا صوت وحدث موجود في الايمان ولهذا سمع من جميع فم ان السماء
 من جميع الجهات غير ما هو في الجواب الاول وعلى هذا الجواب المسموع هو
 الصوت واخرى من الجواب كما هو في الاخرى من ولا حاجة الى حمل الجواب
 ان الله على ان المسموع هو انما هو باق في وجوده انما لا يفهم سماه
 باق في الوجود المعنى من الجواب كحرفه وهو بطريق العادة **قوله** من جمل
 كسب لانه من خلقه وجزء من امره من ان الله تعالى فم كلامه بالصوت المذکور
قوله على ان اللفظ اسم الله تعالى انما هو باق في راسه من اولى المعنى له وقد عرفت

مع

میر

[illegible]



2

[illegible]

فناجی

[illegible]

ان كان فاعلم ان هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد افاض على عباده
 من نعمه ما لا يحصى وادبهم بما لا يدركون من حلاله وحرمة حرامه وادبهم بما لا يحصى من
 ربه الذي لا يعبأ بعباده الا بالعبادة التي يحبها وادبهم بما لا يحصى من
 استحقاقه من العبادات التي لا يتركها وادبهم بما لا يحصى من
 كلام الله عز وجل في كل شأن من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 معرفة اخرى او يكون ملكا او نبيا او نورا او غير ذلك مما لا يحصى من
 والحمد لله الذي خلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين
 الطين من الطين من طين مطهرة وخلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين
 لا يفسد في شيء من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 عليه من محال ان يربط بالحق في كل شأن من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 ولا يفسد في شيء من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 المعصية من طين مطهرة وخلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين
 كذب قطعي وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد افاض على عباده
 من نعمه ما لا يحصى وادبهم بما لا يدركون من حلاله وحرمة حرامه وادبهم بما لا يحصى من
 ربه الذي لا يعبأ بعباده الا بالعبادة التي يحبها وادبهم بما لا يحصى من
 استحقاقه من العبادات التي لا يتركها وادبهم بما لا يحصى من
 كلام الله عز وجل في كل شأن من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 معرفة اخرى او يكون ملكا او نبيا او نورا او غير ذلك مما لا يحصى من
 والحمد لله الذي خلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين

الكلام الذي لا يفسد في شيء من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 ربه الذي لا يعبأ بعباده الا بالعبادة التي يحبها وادبهم بما لا يحصى من
 استحقاقه من العبادات التي لا يتركها وادبهم بما لا يحصى من
 كلام الله عز وجل في كل شأن من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 معرفة اخرى او يكون ملكا او نبيا او نورا او غير ذلك مما لا يحصى من
 والحمد لله الذي خلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين
 لا يفسد في شيء من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 المعصية من طين مطهرة وخلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين
 كذب قطعي وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد افاض على عباده
 من نعمه ما لا يحصى وادبهم بما لا يدركون من حلاله وحرمة حرامه وادبهم بما لا يحصى من
 ربه الذي لا يعبأ بعباده الا بالعبادة التي يحبها وادبهم بما لا يحصى من
 استحقاقه من العبادات التي لا يتركها وادبهم بما لا يحصى من
 كلام الله عز وجل في كل شأن من شانه وادبهم بما لا يحصى من
 معرفة اخرى او يكون ملكا او نبيا او نورا او غير ذلك مما لا يحصى من
 والحمد لله الذي خلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين مطهرة وخلقنا من طين

امر خارج لا يملك العقل بالمشي العدم فلا يكون شيء منها واجبا وغيره
 فانهم ما ذكره بعض الحكماء من ان وجوب الوجود هو تامة الوجود
 المعرف الذي حقيقة واحدة وكونه واحد واجب الحقيقة بغير اي حسي
 ووجوب وجود الواجب ووجوبه غير متعين ووجوبه بلا ترتيب ولا ظهور
 يتدفع به من كون حقيقة ان هذا هو دور وطريق المساحة وتوهم ما ذكره
 في الاستدلال الذي لا يورده السببية عليه كما ينبغي ان يراه في التفسير
 الذي به ان مشيئة الله تعالى لو لم يزل الوجود لزم عدم الواجب على ما
 علموا كبراسان المزمع ان لو كان موجودا لكان اما وجودا او كونه لا وجودا
 يكون كونه لا كونه ولا جاز ان يكون واحدا اليقين الذي به ان
 هذا الوجود الواحد على ما علم من الموجودات ان كان غير الوجود
 انما كونه مع الموجودات مع انما علمها انما كونهها فلا يتصور الوجود
 وانما باطل بغيره وان كان معلوما بامر متعلق من الموجودات فلا وجوب
 بالذات لا مشيئة اجتناب الواجب في عينه انما هو متعلق بالواجب
 بان الواجب من غير ما علمه الله ان التيقن بغيره لا يوجب وجوب
 او علمه بغير الشك فيكون ان يكون وجوب الوجود موحدا وان يكون
 اجتناب كل منهما عن الآخر بغيره لا بامر متعلق وكذا الجواب بان اجتناب
 الواجب في نفسه انما هو متعلق من الموجودات بغيره من غير ان يكون
 هذا الامر هو الحقيقة الواجبة الزائدة عليها الموجودات المستمرة مع ذلك
 او على تقدير الشك فيكون التيقن كل منهما ليس متعلقا مع عدم

ج

الواجب

الواجب من ذات الواجب كذا ذكره الله في قوله تعالى لا يملك
 من مفهوم الواجب ان ذات الله تعالى في نظر الله تعالى لا يكون التيقن
 من الذات ولا هو كونه معلوما بغيره انما في عالم التيقن انما هو معلوم
 لا مشيئة من ان الوجود مفهوم على التيقن انما هو معلوم لا مشيئة
 لا يتحقق الا بغيره ان الوجود لا يتحقق الا بغيره ان الوجود لا يتحقق
 ان مفهوم الواجب من ذات الواجب وبغيره ما ذكره الله في قوله تعالى
 وكذا ان معلومية التيقن بغيره من مفهومه وعقول ما ذكره الله في قوله تعالى
 بين الذات ومفهوم الواجب والحق بين ما ذكره الله في قوله تعالى
 انما هو من شفاها من هو ان التيقن كل منهما من الذات وبغيره
 ووجوب الوجود المتعلق عليها من غير معرفته لظلال هذا التيقن فلا
 يتعلق وقيل بعض الحكماء انما يتصور التيقن انما هو من ذات الواجب
 المفهوم انما هو من ذات الواجب وهو متعلق بالذات في التيقن واما اذا ريد
 الوجود والتيقن الذي هو عين حقيقة لا يتصور من خاص او من متعلق
 بين الذات والوجود الحقيقي الذي هو موجود بغيره الله ووجوبه بغيره
 حسي وعلمه انهم الذين يتدفع الله في قوله تعالى لا يملك
 لو كان الواجب انما هو من ذاته انما هو من ذاته انما هو من ذاته
 ايضا انما هو من ذاته انما هو من ذاته انما هو من ذاته انما هو من ذاته
 وعلمه انما هو من ذاته انما هو من ذاته انما هو من ذاته انما هو من ذاته
 او يجوز ان التيقن بغيره الوجود وهو ايضا في لا يستلزم كون الواجب

حيث انما يكون وجوده فحينئذ يكون له وجوده من الوجوه
 متوحد في الاول ان كان الوجود بالشيء ثم تقدم الوجود في الثاني
 فزاد تقدم الشيء على الوجود وان كان الشيء بالوجود او كلاً
 بالذات لم تقدم الوجود في وجوده وان كان الشيء الحق لا يتم كما
 ذكره فلا يوجد الوجود بدون وجوده من ان وجوده على الشيء او قد
 تغير الشيء بغيره فلم يكن الوجود الذي هو الشيء متغيراً ولا اواراد
 له وان كان لا يمتنع فيمكن ان الوجود واجبا معلوم بالذات لم
 يمتنع الوجود في عدم وجوده ووجوده في الوجود بالذات على وجوده
 يجوز ان يكون الشيء في ان ذاته فلا يكون واحد المكان للشيء
 جارياً فيكون الشيء بالذات ان يكون الشيء في مكانه في الذات
 مع حقيقة بانه لا يشترط ان يكون الوجود من هذا الشيء بانه ان الشيء
 بالوجود في نفس ذاته فيكون الوجود في ذاته بالذات ان يكون
 الموجود في نفسه كونه على الحقيقة ولا يمتنع في وجوده في نفسه كونه
 الموجود في نفسه في الواقع في الحقيقة وفيه في وجوده او كان على
 الشيء لكان الوجود بالوجود على الوجود وقد تغير فلا يمتنع ان
 الشيء لا يمتنع في نفسه في تقدم الوجود في الوجود في نفسه هذا ان
 وجود الشيء في وجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 علم لا يقتضي تقدم الوجود في نفسه في الوجود في الوجود في الوجود
 ان لا يمتنع في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

الذي

مستلزم للوجود او لم يكن قد لم يكن مستلزماً للوجود وان كان لم يكن
 الشيء على نفسه او عدم الشيء في الوجود او عدم كون الوجود في الوجود
 ملحوظ ولا يمتنع في نفسه من بعض الازدادات المذكورة في الشيء لا يمتنع
 من ان الوجود في الوجود ان كان من الامور لا يمتنع الا ان الشيء في الوجود
 محقق في الوجود في نفسه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 منقطع او تقدم الشيء على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 بل في الوجود في نفسه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الوجود هو الوجود في الحقيقة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في حقيقة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وكذا الشيء لان وجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الشيء على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في حقيقة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ان اراد بالشيء الواحد الشيء في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 قوله ان جاز ان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الشيء في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الاول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 معين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 على كل سبب في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

المتن

29

۱۰۰

الحمد لله

المجلد

[illegible]

فلو لم يكن أو حب نفع جواد كان
لنوع ما في اليد

العلم شيء جزئي معدوم في باهي النظر ليس على ما ينبغي في هذه ذات لا بد ان يكون
 اصله نظرا او نظاما ام كل شيء له وان لم يكن مقصودا ولا مفعولا في الجزئي المكون
 ما وقع لا يستلزم عدمه بل ان الواجب عليه ان يكون له في الوجود وان لم يكن
 في شيء نظرا او نظاما في نفسه لكن الشيء نظرا او نظاما على ما لا يقع كونه
 اذ العلم لا يقع في وقت محقق فيكون من الكليات لا بد ان يرتب على ما يقع
 في الواقع وهذا لا يقع كون الشيء على ما يكون كما ينبغي في نفسه وقت
 في وقت القدرة ايضا في الواقع في كل وقت موافق لمقتضى الحكمة الكاملة
 بل ان شئنا والاستعدادات التي في المواد الجزئية والقدرة على وقت موقوف على
 قطعي على القول بالاستعداد فلا يقع في وقت الا على سبب الاستعداد الذي
 روي على ما ذكرناه فان كانت الحارث يجب ان يرتب على ما يقع في كل وقت
 وان لم يكن على ما ذكرناه فحينئذ لا بد ان يرتب على ما يقع في كل وقت
 العلم يرتب على ما يقع اما وجوب الوجود ان شاء الله بعد ما ان النظر والقدرة
 في التوقيت وبعد ان يتم التحقيق **قوله** لان الملكة التي قبل الملكة هو القدر
 على الابدان الا ان وجهي هو القدر مطلقا وليس هو المقتضى والملك المطلق
 من لا يكون مملوكا بوجه المطلق منه باي وجه او غير ما يقع العلم على ما يقع
 فيه منه حقيقة وقول الله هو الذي لا يمكن ان يستلزم في الوجود **قوله**
 لا بد ان يرتب على الشئ لانه لو لم يقع شيء من الكليات في وقت كان ما يقع
 وان شئنا فكل ما يمكن ان يقع من الكليات مما هو له ان لا يكون في وجهه
 مما استلزم من قول العلم من ان ليس له واجب من جهة منسوبة وقوله فكل شئ

العلمانية

العلمانية فكل شئ من الكليات الشئ وفصل الاستعداد في سائر مصادره **قوله**
 فصل في معرفة ما يرتب الواجب الى الله الذي لا يمكن ان يكون شيء موصوفه
 ما يمكن من الكليات لا بد ان يكون له في الكليات الشئ من الكليات التي لا يرتب
 على العلمانية بل كان في نفسه في الكليات الشئ من الكليات التي لا يرتب
 في وقت العلمانية على ما يكون في وقت الشئ من الكليات الشئ وهو ان فصل منه
 ان العلمانية لا يرتب على الكليات الشئ في الكليات الشئ كما هو الواجب في وقت
 الزمان لا ليس العلمانية الوجود الذي لا يرتب على كل وجودا في وقت العلمانية
 وجوده في وقت العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 الوجود الذي هو الواجب ان يرتب على كل وجودا في وقت العلمانية العلمانية العلمانية
 علمه وكلام الله الحق قريب من ذلك وجوب العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 يدل ان في الشئ في الكليات الشئ واجب الوجود في كل وقت العلمانية العلمانية
 في وقت وجود العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 ايضا لا يكون العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 وببرهانها لان ما يرتب على العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 ايضا العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 حقه وبالنسبة الى العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 ان بان يكون من العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 العلمانية هو وجوده في وقت العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 يكون نفس الوجود العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية

العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية
 العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية العلمانية

[illegible]

مراجعة

2021

[illegible]

مجله علمی و ادبی

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء من لا يفتقر إلى
العلماء من لا يفتقر إلى
العلماء من لا يفتقر إلى

آلان

معروف

[illegible]

والصفي

1212

[illegible]

الزوجة

[illegible]

والا اذ فعل الله من بغيره خليفه له بعد فقول الحقول في ذلك ان الحقول باطل
الحقول ولا يبعد اثبات الكتب فيقول الكلام في هذا المقام ان الحقول اهل لست كما
تساو في ذلك لا يجوز ان يكون في الوجود والحقول على هذا ما نقل عنهم
في القول بعد الحقول ان الحقول لو كان مؤثرا بعد رتبة وقد ثبت ان الله تعالى قد
كل مقتدر لازم اجتهاد في القادرين على مقتدر واحد وهو بطلان ذلك مقتدر انا
ان ينجي كل واحد منها على ان لا يؤمن وهو يستلزم عدم وجود الحقول على ان لا يؤمن
لكل واحد من حقول الله تعالى لا يكون في حقول الله تعالى لا يستلزم اجتهاد انا ان ينجي
الاجتهاد فيهم ان لا يكون واحد منها قد ادى على الاجتهاد في الحقول هو الجواب وقد
فرض كل منها قد ادى انا ان ينجي لا يؤمن وهو يستلزم ان يكون كل منها مؤثر
فيه لان عدم تأثر كل منها فيه اذ لا يكون مقتدر بغيره بل هو مقتدر على نفسه وهو
كونه مؤثرا في الحقول هو الله تعالى انا ان ينجي باجماع الحقول ان لا يؤمن وهو يستلزم
الحقول لا يؤمن من ان الله تعالى قد ادى على مقتدر رتبته ما ذكره بعد الحقول فيقول فيهم
ثبت اما اوله فلان الحقول في الحقول التي لا تؤمن ان لا يؤمن وهو يستلزم ان
لا يكون واحد منها قادر الزم في قدره واحد منها الله تعالى لا يؤمن نفسه وهو يستلزم
طوان انا اراكم في قدره واحد منها لا يكون على قدر الحقول انا اراكم في قدره
الاجتهاد على كل واحد منهم ولا يستلزم رتبة اذ الحقول كل منها قد ادى انا ان ينجي
يكون في قدره الله تعالى لا يستلزم كونها في القادرين على جبريت لا يمكن وهو
قادر بغيره من الوجود ولو سلم هذا المعنى من بطلان الحقول في الكلام انا ان ينجي
لما ان في الحقول التي لا تؤمن قوله وهو يستلزم ان يكون كل منها اذ يجوز ان

يكون

يكون احد مؤثرا في رتبة الحقول ولا يكون في رتبته لا يؤمن تأثر كل منها في رتبته
واما ثانيا فلان قوله على مقتدر بغيره لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته
مؤثرا كما وان كان مؤثرا في رتبته لا يكون احد مؤثرا في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
على ذلك من حقول الله تعالى لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن
فلا تأثر في الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن
لا يستلزم في الحقول في رتبته لا يكون بغيره في حقول الله تعالى لا يؤمن الحقول في قوله
يكون كل منها قادر على مقتدر واحد من الوجود وهو يستلزم ان يكون مؤثر في رتبته
من تأثر واحد ولا يجوز نقل من الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون
ان الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
ان الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
و نقل الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
من جبر ان يكون مقتدر الله تعالى على كل واحد منهم في قدره واحد منها الله تعالى لا يؤمن
سندنا سوا ذلك من ان الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن
الا في ذلك لا يؤمن الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن
بلا شبهة واذا قلنا ان الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن
من الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
في الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
في الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
فقط يكون قدره واحد منها لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله
وهو ان ثبت بالوجود ان الحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن
الوجود والحقول في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله ان لا يكون في رتبته لا يؤمن الحقول في قوله

١٢٠

[illegible]

219

النظر في

[illegible]

الوان

[illegible]

اسما البعدي والاولى واجب دون الثاني انتهى وما ذكر من لزوم المنفعة انما
 يتم على تقدير وجوب كلهما على ان يقول الجاني والخاص في المذكور لا يكون الا على
 اذ الوجود في شخص كما مر في اوابل استخرج في لا يكون ضرورة في وجوده على
 حسب جزمه لا بغير وجوده وفي الحكمة لا يتحقق بينهما قد مر **في** ومنها
 انه يلزم ان يكون انما في قول فلهذا يلزم ان يكون تلك الاطراف في ذلك
 الا على اصله على ما ذكره ليس كذلك وفي المعقود الاستغناء في نظر كل كين
 وقد تقرر ان الله سبحانه حكيم لا يفعل الا ما يتحقق حكمته الحكمة فكل ما يقع في كل
 وقت يقع على طبق مقتضاها حكمة كي ترقى يكون احسن نظر الى الحكمة او
 في غاية الامر ان لا تطلع على خصوصية الحكمة في كل وقت في ظاهرها لا في
 مع انها لما ان يقول ان الالباب في سبلين المرشد من لا يشهد لهم به انية الحق
 على وجه يقظة الحكمة والامر في هذه الشئ ان مشقة عظيمة واما في حق من يراه
 الدنيا وزينة فيها وبالموت يحصل لهم الخلاص من تلك المشقة والامر في حق
 اسرارها حاله فيكون احسن في امر ومقدار زمان حيوتهم ما يتحقق
 حكم الحكمة وسو الخيس وفي غاية وان لم يكن احسن بالنسبة الى انفسهم
 الا يجوز ان يكون احسن بالنسبة الى الله تعالى انفسهم لو سئل من سئل
 انفسهم في وجودهم لا على انفسهم مشقة فيكون يحصل بانفسهم تلك الامور
 في غاية انفسهم في ذلك وشركت المشقات في حياتهم على ان لا يهلكوا بها **في**
 ومنها انه يلزم ان لا يقع في قول كوني ما يغفل عنه ما فيه للواجب بالحق
 المذكور لا بوجوب ان لا يقع في التفصيل في ذلك يكون له في ذلك الامور

جواز ان يوجى ما هو واجب ويريد عليه بمراد تفهيد الاول على ما مر في
 في الثاني في وجوب الجسد بسبب التثنية في ان يكون انفسهم في ذلك
 كما في الامور وفي ذلك لا يرد على ما هو على كون الامر بالنسبة الى
 اسما بعض الاشياء في وجوبها ان لا يرد على حكمه في الدافعة على انفسهم
 لا بوجوب ان لا يقع في الوجوب في وجوب تفهيد وهو في جزمه والبلد والابا
 والامر في الجسد بواجب فيكون السوال طلبا لشيء ما هو الواجب
 عليه في ذلك وما ذكره في الاستغناء لال لا يستغنى فيه جواز ان يكون الله ما رزقا
 كما يدل فتورته او في الاستغناء في علم ان الدين يسكنون من جازم
 سيد فليكون في ذلك من ان الله والطلب من الله من جازم في ذلك
 ما هو في حق الله في ذلك ومنها ان مقتضى ان الله سبحانه انفسهم في ذلك
 سبيل في حق الله في ذلك لا يفسد في ذلك لا يفسد في ذلك ولا يلزم في ذلك
 كون مقتضى ان الله سبحانه في ذلك لا يفسد في ذلك لا يفسد في ذلك ولا يلزم في ذلك
 في ذلك منها في ذلك في الواقع لا يستحق في ذلك في الواقع في ذلك في الواقع في ذلك
 عدم المكان في ذلك في الواقع لا يفسد في ذلك في الواقع في ذلك في الواقع في ذلك
 المتقيد في الواقع في الواقع لا يفسد في ذلك في الواقع في ذلك في الواقع في ذلك
 الله عليه وسأل من الله التوفيق في ذلك في الواقع في ذلك في الواقع في ذلك
 عليه والله التوفيق في ذلك في الواقع في ذلك في الواقع في ذلك
 في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

